

هواوي تحذر من فوضى قيود ترابمب على التكنولوجيا

● شينزين (الصين) - عكست مجموعة هواوي العملاقة للتكنولوجيا الهجوم على الولايات المتحدة بعد الإجراءات التي اتخذتها ضدها، محذرة من فوضى قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب على قطاع التكنولوجيا العالمي. ويبدو أن المعركة بين الطرفين ستزداد توترا في الفترة المقبلة لاسيما وأن العالم يعيش أزمة اقتصادية زادت من أوجاعه مشكلة وباء فيروس كورونا المستجد.

ونددت هواوي الاثنين، خلال قمة سنوية للمحللين المتخصصين في مجال التكنولوجيا والتي تنظمها المجموعة في مقرها في مدينة شينزين بجنوب الصين، بأخر خطوات واشنطن، التي تحرمها من الوصول إلى الجهات التي تمدها بأشياء الموصلة.

وقال المتحدث باسم الشركة خلال القمة إنه "هجوم مؤذ وقرار تعسفي يهدد بتقويض قطاع التكنولوجيا بأسره حول العالم".

وستحرم القيود الجديدة هواوي من الوصول إلى إحدى أهم جهات الإمداد بالنسبة إليها كشركة تي.أس.أم.سي التايوانية لصناعة الشرائح الإلكترونية، والتي تصنع شرائح كذلك لعملاق التكنولوجيا الأميركي آبل وغيرها من شركات التكنولوجيا.

وكانت وزارة التجارة الأميركية قد قررت الجمعة الماضي، تكثيف العقوبات على هواوي، التي ترى واشنطن أنها تشكل تهديدا أمنيا، لتشمل منعها من الوصول إلى تصاميم أشباه الموصلة التي تم تطويرها باستخدام برامج وتكنولوجيا أميركية.

وأشعل وضع الإدارة الأميركية هواوي و70 كيانا تابعا لها ضمن القائمة السوداء العام الماضي، نيران

رؤية سوفت بنك تحصي خسائر الوباء

● طوكيو - أعلنت مجموعة سوفت بنك الياباني الاثنين أن صندوق رؤية العملاق التابع لها تكبد أكبر خسائر فصلية له منذ تأسيسه قبل ثلاث سنوات. وأظهرت بيانات نشرتها المجموعة أن رؤية سوفت بنك، والذي يستثمر فيه الصندوق السيادي السعودية وصندوق أبوظبي للاستثمار، بلغت خسائره التشغيلية السنوية قيمة 1.9 تريليون ين (حوالي 18 مليار دولار).

وقالت المجموعة إن استثمارات الصندوق في قطاع التكنولوجيا تراجعت لما دون التكلفة مما دفع المجموعة لتسجيل أكبر خسائر لها على الإطلاق.

واستثمارات الصندوق البالغة 75 مليار دولار في 88 شركة ناشئة أصبحت بقيمة 69.6 مليار دولار بنهاية مارس الماضي بعد تكبد خسائر تقارب عشرة مليارات دولار في شركتي وي ورك وأوبر تكنولوجيز وحدهما.

وتسببت تلك النتائج الكارثية للصندوق في خسارة للمجموعة ككل بقيمة 1.4 تريليون ين (13 مليار دولار) في العام المنتهي في مارس.

واسفرت استراتيجية الرئيس التنفيذي ماسايوشيسون، التي تعتمد على ضخ مبالغ هائلة من السيولة والدفع لتحقيق نمو سريع عن تسجيل خسائر في فصلين متعاقبين في الصندوق البالغ حجمه 100 مليار دولار قبل أن



خسائر قياسية

القاهرة ترمي بثقلها خلف قطاع التطوير العقاري لتحريك عجلات النمو

البنك المركزي يضم قطاع التشييد إلى قروض حزمة الإنقاذ الحكومية بفائدة 8 في المئة



الحياة تدب مجددا في نشاط البناء والتعمير

وأعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن موافقتها على أول إصدار للصكوك في مصر لصالح مجموعة طلعت مصطفى القابضة التي تعد أكبر مطور عقاري في مصر. وتصل قيمة تلك الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 127 مليون دولار يصل أجل استحقاقها حتى العام 2024.

وقال رئيس شركة الأولى للتمويل العقاري، حسن حسين، في تصريحات لـ "العرب"، إن "الاقتصاد المصري على المحك، ولا يستطيع أن ينال كوفيد - 19 من اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويسبب عجزا مبدئيا في حسابها الجاري بنحو 92 مليار دولار خلال العام الجاري".

وتقول كاتيلابا إيكونوميكس، وهي شركة مالية تتخذ من لندن مقرا لها، إن الاقتصاد المصري معرض للانكماش بنحو 1.3 في المئة، وقد خفضت سبتي غروب توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى نحو 3.7 في المئة مقابل 5.1 في المئة للعام الحالي.

وبدأت حركة العمل تعود إلى معدلاتها الطبيعية داخل مواقع ومشروعات وزارة الإسكان، تحديدا في العاصمة الإدارية بشرق القاهرة، وفي مشروعات تطوير المناطق العشوائية.

وأوضح حسن الشافعي، رئيس لجنة المشروعات الصغيرة في جمعية رجال الأعمال المصريين، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك مدخرات مالية تعزز تحملها للخدمات الاقتصادية، ويتسبب تعطيل دورة الاقتصاد في إفلاس هذه القطاع.

وطالب بضرورة شمول مظلة حزمة المساندة الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة والبالغة قيمتها 6.4 مليار دولار قطاع المشروعات الصغيرة، لأنه يضم قطاعا كبيرا من العمالة، ويعد أحد الأعمدة الرئيسية في النشاط الاقتصادي.

ويبقى نجاح خطط العودة إلى المصانع ومبادرات "حكيتك في مصنعك" مرهونا بمدى الالتزام بتطبيق الإجراءات الاحترازية في أماكن العمل، فضلا عن الحاجة الماسة لمراقبة ومتابعة وزارتي الصحة والتضامن الاجتماعي لضمان عدم انتهاك حقوق العمالة وتجنب ضغوط تشغيلهم لساعات أكبر خلال فترات الحجر بالمصانع.

ضخت القاهرة دماء جديدة لإنقاذ اقتصادها من أجل دفعه نحو تجاوز نقطة الركود بسبب التأثيرات الكبيرة التي خلفها فيروس كورونا المستجد في البلاد، وذلك عبر إعادة العمل بالطاقة القصوى في مشروعات التشييد والبناء، أملا في تشغيل مفاصله عبر الصناعات المرتبطة بقطاع تطوير العقارات والبالغة وفق التقديرات نحو 90 صناعة.

وأعلن البنك المركزي عن إدراج استثمارات العقارات ضمن قائمة القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من حزمة الإنقاذ التي رصدتها الحكومة لإنقاذ الاقتصاد والبالغ قيمتها 6.4 مليار دولار.

ومن خلال هذه الحزمة المالية تقوم البنوك المحلية بمنح القطاعات الاقتصادية قروضا بفائدة أقل تصل نسبتها إلى حوالي 8 في المئة. وراهنبت القاهرة على قطاع كقاهرة لدفع عجلة الاقتصاد منذ تفشي الوباء بالبلاد، وأعلنت عن عودة القطاع للعمل بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط من إعلان حظر التجوال الجزئي في منتصف مارس الماضي، إلا أنها لم تدرجه ضمن خطة الإنقاذ المالي، اعتمادا على سيولته النقدية الكبيرة.

وأكد مسؤولون بالعاصمة الإدارية أن تأجيل افتتاح المشروعات القومية عاما لا يعني تغييرا في مواعيد تسليم المشروعات، إنما بمثابة فترة سماح قد تلجأ إليها إذا دعت الضرورة لذلك.

وشهدت الفترة الماضية ضغوطا من جانب عدد من رجال الأعمال ومسؤولين تطالب بعودة العمال إلى المصانع مجددا وإعادة تشغيل الاقتصاد، حتى ولو تسبب ذلك في وفاة بعض العمال بدعوى أن العالم في حالة حرب ضد كوفيد - 19.

وزادت الدعوات لعدم وقف النشاط الاقتصادي، وأهمية انتصار روح العمل في النهاية، بدلا من التزام الخوف الذي سيقود إلى الجوع عندما تتوقف المصانع وتزداد البطالة ولا يجد الأفراد السلع والمنتجات.

وسلط تصاعد المخاوف من بلوغ تلك المرحلة، بدأت بعض الأنشطة الاقتصادية تمارس تدريجيا، وتتعامل مع المحنة بطريقة عملية لمنع الوصول إلى مرحلة العجز في ظل توقع توقف الكثير من الخامات التي يتم استيرادها، فضلا عن زيادة انتشار البطالة في المحافظات المصرية.

وقدرت منظمة العمل الدولية الشهر الماضي حجم الوظائف التي سيفقدتها العالم بسبب أزمة الوباء وانعكاساتها على اقتصادات الدول بنحو 200 مليون وظيفة حتى حلول يوليو المقبل، وهي مرشحة لارتفاع.

وهذه التوقعات المفزعة تأتي بعد نحو شهر من بداية انتشار كورونا في دول العالم، حيث قالت منظمة العمل إنها تتوقع فقدان 25 مليون وظيفة بسبب الإغلاق.

ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تراجع معدلات تدفق الاستثمارات حول العالم ما بين 30 في المئة و40 في المئة.

وقال فتح الله فوزي، رئيس لجنة التشييد والبناء في جمعية رجال الأعمال المصريين، إنه "يتم توفير وسائل الحماية للعمال في مواقع الإنتاج واتباع جميع الاشتراطات الصحية التي تمكنهم تجنب الإصابة بالوباء".

وأضاف لـ "العرب"، "نحرص على حماية العمال، لأنهم رأس المال الحقيقي، لكن لا بد من عودة العمل واستئناف النشاط، فلدينا عقود

محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - استدعت الحكومة

المصرية قطاع العقارات لوقف نزيف خسائر اقتصادها جراء تفشي فيروس كورونا، وأعلنت عن عودة العمل في التشييد والبناء والمشروعات القومية الكبرى بطاقة كبيرة.

وأعلن البنك المركزي عن إدراج استثمارات العقارات ضمن قائمة القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من حزمة الإنقاذ التي رصدتها الحكومة لإنقاذ الاقتصاد والبالغ قيمتها 6.4

بمليار دولار. ومن خلال هذه الحزمة المالية تقوم البنوك المحلية بمنح القطاعات الاقتصادية قروضا بفائدة أقل تصل نسبتها إلى حوالي 8 في المئة.

وراهنت القاهرة على قطاع كقاهرة لدفع عجلة الاقتصاد منذ تفشي الوباء بالبلاد، وأعلنت عن عودة القطاع للعمل بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط من إعلان حظر التجوال الجزئي في منتصف مارس الماضي، إلا أنها لم تدرجه ضمن خطة الإنقاذ المالي، اعتمادا على سيولته النقدية الكبيرة.

الحكومة تعلن عن بناء 250 ألف وحدة إسكان اجتماعي جديدة، بالإضافة إلى 100 ألف أخرى للفقر

وفضلت القاهرة منح قروض لشركات القطاع الخاص العاملة في مجال الصناعة والزراعة، لكن في الشهرين الماضيين لم تظهر بؤار للتخس، بعد إنفاق نحو 2.5 مليار دولار، بسبب تصريحات وزير المالية محمد معيط، الأمر الذي صفر وجهتها للقطاع العقاري مجددا.

ويميل المواطنون إلى التعامل بواقعية مع الأزمة، ويفضل غالبيتهم عدم الانصراف عن أشغالهم، لأن هناك جزءا من الأيدي العاملة تدخل في نطاق العمالة الموسمية التي تنشط في قطاع المباني والعقارات، والتي قد تضطر الحكومة لدفع تكاليف توقفها.

وتستهدف الحكومة المصرية من هذه الخطوة تشغيل مفاصل الاقتصاد، في الوقت الذي يرتبط قطاع التشييد والبناء بتعزيز نحو 90 صناعة متنوعة، ما يضمن عودة ضخ الدماء في شرايين الاقتصاد.

وأمنعت القاهرة في تشييد قطاع التشييد والإعلان عن بناء حوالي 250 ألف وحدة سكنية جديدة للإسكان الاجتماعي، بالإضافة إلى 100 ألف وحدة إسكان في المناطق غير الأمنة.

وتأتي هذه التحركات، على الرغم من الإعلان المبكر عن تأجيل الانتقال إلى العاصمة الإدارية، ومد أجل تسليم المشروعات التي كان من المقرر افتتاحها

فتح الله فوزي نوفر جميع الاشتراطات الصحية للعمال في مواقع الإنتاج

حسن حسين اقتصاد مصر على المحك ولا يستطيع تحمل فاتورة تعطيله

ويعتمد صندوق تطوير المناطق العشوائية موازنة تقدر بحوالي 20 مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة، تتم من خلالها إعادة التخطيط والتطوير للمناطق غير المخططة والتي توليها الحكومة المصرية أولوية.

وبدلت المؤسسات الرقابية المالية مرحلة الاستنفار القصوى بهدف مساندة الشركات العقارية لتوفير سيولة نقدية لتوسيع نطاق أعمالها.